الميثاق الملكي كما طرحه مولاي هشام

«...وفي ميثاق متجدد تضطلع الملكية بدور رعوي بما يعنيه فعل «رعي» وكلمة «رعية» في اللغة العربية، بمعنى التكفل، والعناية بالمجموعة وبما يبقيها في القلوب والأذهان. والممارسة الحرة لكل واحد، وبالتالي فهو ميثاق للتوجيه، يضمن اليقظة فيما يتعلق بالإنصاف في العلاقات والمعاملات ولا سيما عقد الحكم، ومن وجهة النظر هذه، فان المساواة وأخلاقية المعاملات الانتخابية هي التي تفتح الباب لمؤسسات الاستشارة والحوار والقرار حول البرامج التي ترهن مستقبل المجموعة الوطنية.

هذا التطور يقتضي انسحابا من تسيير شؤون الحكم، يترك في شموليته لحكومة مسؤولة أمام برلمان منبثق عن الاقتراع العام المباشر. ويمكن لإعادة توجيه الميثاق الوطني أن يؤدي إلى بلورة ميثاق سياسي جديد. وسيخرج دور الملكية في ضمان الحفاظ على الرابط الاجتماعي من خلال إحساس قوي بالهواية الوطنية ونموذج للزعامة يشجع الالتزام والولاء. ويمكن أيضا أن يساعد في اندماج المناطق والمجموعات الاجتماعية والفئات المهمشة بتفادي المبالغة في المركزية، ومن نافلة القول التأكيد أن هذا التحول يجب أن يتجاوز مقاومات دوائر المحظوظين الذين لن يقبلوا بسهولة التخلي عن هيمنتهم على السلطة الاقتصادية و السياسية.

هذا الدور الجديد للملكية يجب، بطبيعة الحال، أن يتفاعل بعناية مع دور حكومة هي بدورها منبثقة عن السيادة الشعبية، مهيأة لمراقبة مجموع الشؤون العامة.

في محاضرة ألقاها بالمعهد الفرنسي للأبحاث الدولية.